

مهدى آل بزرون شهيد جديد على يد آل القتل السعودية

تستمرّ آل القتل السعودية بالإنتقام من أبناء "المنطقة الشرقية" في شبه الجزيرة العربية، حيث أقدمت صباح اليوم على إعدام معتقل الرأي مهدى بن أحمد بن جاسم آل بزرون المنحدر من بلدة الخوبلدية بالقطيف. وزارة الداخلية، كعادتها، رعمت في بيانها أن آل بزرون أقدم على "ارتكاب جرائم إرهابية تمثلت في انضمامه لتنظيم إرهابي، وتصنيعه المتفجرات وحيازة الأسلحة والذخائر، وتستره على مطلوبين أمنياً وعلى مخططاتهم الإرهابية، وتمويله للأعمال الإرهابية". وكان الشهيد مهدى آل بزرون قد تم اعتقاله عام 2019 بعد مهاجمة القوات السعودية لبلدته بعدد من المركبات الحربية والمصفحات، أُخفي بعدها في معقل مجهول، وفق ما أفادت به لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان. "لقاء" المعارضة يدين عملية الإعدام تعقيباً على جريمة الإعدام، قال "لقاء" المعارضة في شبه الجزيرة العربية إن الإعدام السياسي بات وصمة ملزمة للنظام السعودي، مشيراً إلى أن النظام "لا يعرف نفسه للرأي العام المحلي إلا عبر سفك الدم وقطع الرؤوس". وفي سياق مسلسل الإعدامات الجائرة، أدان اللقاء إقدام النظام السعودي صباح اليوم الإثنين، الحادي عشر من شهر المحرم الحرام لعام 1447 هجري، الموافق السابع من يوليو 2025، على تنفيذ حكم الإعدام بحق معتقل الرأي مهدى آل بزرون. وأوضح اللقاء أن هذا جاء بعد توجيه سلسلة من الاتهامات المتكررة والفضفاضة المرتبطة بما تسميه السلطات بـ"قضايا الإرهاب". وأفاد اللقاء أن هذا الإعدام يأتي في سياق حملة مستمرة من أحكام الإعدام التي تستهدف مواطنين ونشطاء، وتفتقر في مجملها إلى ضمانات المحاكمة العادلة، والحق في الدفاع، وعلنية الإجراءات، وفق ما تؤكد تقارير حقوقية دولية مستقلة. شدد "لقاء" المعارضة على أن هذا الفعل يشكّل انتهاكاً صارخًا للحق في الحياة، ويمثل تصعيدًا خطيرًا في نهج السلطات تجاه حرية الرأي والتعبير. ولفت اللقاء إلى أن ذلك يعكس استمرار استخدام القضاء كأداة لتصفية الخصوم وقمع المعارضين تحت غطاء قانوني. وأكد اللقاء أن التذرع المتكرر بتهم الإرهاب لتبرير هذه الإعدامات لا يخفىحقيقة أن العديد من هذه القضايا تتطوّر على أبعاد سياسية وطائفية، وتُستخدم كوسيلة لإسكات كل من يطالب بالإصلاح أو يعارض السياسات القائمة. ذكر "لقاء" المعارضة أن هذا الإعدام، كسابقاته، يقوّض صورة العدالة، ويبيّث برسائل خطيرة حول غياب أي نية رسمية لإصلاح النظام القضائي أو احترام التزامات النظام

السعودي في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أوضح اللقاء أن ذلك يعمّق مناخ الخوف والترهيب داخل البلاد، ويفرض على المجتمع الدولي واجب التحرك الجاد لإيقاف هذا المسار الدموي. وعليه، طالب "لقاء" المعارضة بضرورة أن يبدأ مسار تصحيح الخلل البنوي المزمن في النظام القضائي والقانوني بالوقف الفوري لجميع أحكام الإعدام، وإعادة النظر في كافة القضايا التي صدرت فيها أحكام مماثلة، وفتح تحقيقات مستقلة في ملابسات هذه المحاكمات. ودعا اللقاء ما يسمى بالمجتمع الدولي الذي تربطه علاقات تجارية وسياسية مع النظام السعودي إلى التدخل لوضع حد لمجزرة الإعدامات العبيثية. كما حث اللقاء منظمات حقوق الإنسان، والدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، على اتخاذ مواقف واضحة وفعالة تجاه ما يجري، والعمل من أجل وقف استهداف المعارضين السياسيين، وضمان الإفراج عن جميع معتقلي الرأي. واختتم "لقاء" المعارضة ببيانه بالتأكيد على أن دماء مهدي آل بزرون، وكل من سبقوه إلى منصة الإعدام ظلمًا، ستظل شاهدًا على غياب العدالة، وحافرًا لمواصلة الحراك الإسلامي بكل أشكاله من أجل الكرامة والحرية وحقوق الإنسان. من جانبه، عقب نائب رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان د. فؤاد إبراهيم، على عملية الإعدام بالقول عبر حسابه على منصة "إكس": "حين تتكرر التهم وحرفيًا على طريقة *paste&cut* تكون أمام قائمة مكررة من الاكاذيب واتهامات لا أصل لها ولا عجب ان يغيب المسار القانوني الواضح منذ البداية...أدمن النظام السعودي الاعدامات بخلفية طائفية ما يعكس افلاماً سياسيةً وفشلًا تامًا في اقناع الشعب بجدارة هكذا دولة". بدوره، أدان الناشط عباس الصادق الجريمة متسائلاً عن دلائل الإتهامات التي وجّهت للشهيد: "مجدداً، يقدم النظام السعودي على إعدام شاب من القطيف بلا محاكمة عادلة ولا شفافية: معتقل الرأي (الشهيد) مهدي آل بزرون، ابن بلدة الخوبلدية، يُتهم بانضمامه لتنظيم إرها بي "مجهول"، وبحيازة متفجرات وتمويل الإرهاب، دون عرض أي أدلة ملموسة!". واستطرد متسائلاً "إذا كان الشاب المعتقل منذ 2019 لم تُثبت عليه التهم، ولم يُعرض على محاكمة علنية، ولم يُمكّن من الدفاع، فبأي حق يُعدم؟ قد يكون جرى كل ذلك ولكن في صورة شكلية بعيدة عن النزاهة واستقلال القضاء! هكذا أصبحت حياة أبناء القطيف تُدار بمنطق الاستباحة الممنهجة؟". مؤكداً أنه "حين يُقتل إنسان بلا محاكمة علنية، وبلا تمكين من الدفاع، وبلا أدلة واضحة، فإن ما يجري هو إرهاب رسمي باسم محاربة الإرهاب!".